الطلاب الفرص الكافية للتعليم العالي في اسرائيل. وكثيرا ما تقوم السلطات العسكرية باطلاق النار على الطلاب وباعتقالهم وبوضعهم تحت الاقامة الجبرية، والسجن، مما يتسبب في خسارتهم لسنة دراسية او اكثر.

ترفض السلطات، الى جانب ذلك، اعطاء الطلبة اذونات سفر لاتمام دراساتهم في الخارج، وبخاصة الطلبة المعتقلين سابقا. وتحدد السلطات هذه الاذونات، في حال موافقتها، لفترة لا تقل عن ٦ اشهر؛ مما يشكل عبئا اقتصاديا ونفسيا على الطلبة. وبهذا، تعتمد اسرائيل اساليب عديدة لتهجير الكفاءات والطلاب، فهي تقوم بتحقيقات وباعتقالات متواصلة للطلبة على الجسر عند عودتهم الى الوطن. مما يدفع الكثيرين منهم الى عدم العودة والبقاء في المهجر. وترغم الطلاب الذين انهوا دراستهم في الخارج، على العمل في مؤسساتها الحكومية والتعامل معها، مما يحمل هؤلاء الطلبة على رفض العودة.

اما بالنسبة للمعلمين، فقد اعطى الامر الحق لضابط التربية المسؤول بالتدخل في تعيين المعلمين؛ فهو يرفض ويقبل من يشاء حسب التقديرات «الامنية». ويمنع الاساتذة الذين اوقفوا اداريا او اعتقلوا من حقهم في ممارسة مهنة التعليم. وبهذا، تكون السلطات الاسرائيلية قد نفذت بحقهم العقوبة مرتين. ويصبح الاستاذ عرضة للتهجير، سعيا وراء العمل خاصة وان السلطات الاسرائيلية قد اقرت امرا اخرا، يتعلق بتعديل قانون العمل الاردني (المادة ٨٣)، والتي تمنع النقابات من قبول كل من اوقف اداريا او اعتقل او حكم بتهمة امنية، عضوا في هيئاتها الادارية.

تجدر الاشارة هنا، الى ان اسرائيل تنوي اقامة جامعة[٥٤] في المستوطنات في الضفة الغربية، على غرار جامعتي اكسفورد وكامبردج. خاصة وان اسرائيل تعاني من بطالة اكاديمييها. ففي تقرير قدم للكنيست الاسرائيلي، ذكر ان هناك حوالي ٤٠٠٠ اكاديمي عاطل عن العمل؛ اضافة الى ٢٠٠٠ طالب ممن انهوا تعليمهم حديثا ولا يوجد لهم اماكن عمل.

التعليلات الاسرائيلية لفرض الامر ٨٥٤ :

أورد العقيد تسادوق كرئيم، مستشار الشؤون العربية في المناطق المحتلة، بعض التعليلات[٥٥] التي تبرر فرض الامر العسكري «٨٥٤» على المؤسسات الجامعية الفلسطينية؛ فقد اعتبر «كرئيم» ان قانون التربية والتعليم الاردني رقم ١٦ للسنة ١٩٦٤، لم ينظم الجامعات العربية في الضفة الغربية، لهذا، وجب على السلطات العسكرية تنظيم هذا الوضع، بعد ان سمحت بفتح مثل هذه الجامعات. كما اعتبر «كرئيم» ان الهدف الاساسي للجامعات الفلسطينية، هو هدف سياسي. فالجامعات «تسعى الى تنمية طبقة من المثقفين لخدمة احتياجات الدولة الفلسطينية». كما استغلت «الرغبة الصادقة» لسلطات الحكم العسكري؛ وبدلا من الاهتمام بالشؤون الاكاديمية، اهتمت، هذه الجامعات، بالقيام بنشاطات سياسية محظورة ضد هذه السلطات. هذا، بالاضافة الى ان التحصيل الاكاديمي في الجامعات الفلسطينية ليس الا غطاء «للنشاطات السياسية في أحسن الاحوال، وفي اسوئها لنشاطات تخريبية»، فالطلاب والاساتذة يعتقلون ويسجنون، بسبب انتماءاتهم للمنظمات الفلسطينية والعمل ضد امن «الدولة». وكذلك الامر بالنسبة